

**أهداف التنمية المستدامة: المعلومات والبيانات المطلوبة
للتخطيط والمتابعة والتقييم فى الدول العربية**

المخلص التنفيذي

إعداد

الأستاذة الدكتورة هبة الليثى

أستاذ الإحصاء بكلية الإقتصاد و العلوم السياسية

جامعة القاهرة

القاهرة : ٦ - ٧ إبريل / نيسان ٢٠١٦

أهداف التنمية المستدامة: المعلومات والبيانات المطلوبة للتخطيط والمتابعة والتقييم في الدول العربية

الأستاذة الدكتورة هبة الليثي¹

أستاذ الإحصاء بكلية الإقتصاد و العلوم السياسية
جامعة القاهرة

e-mail:hflaithy@gmail.com, hflaithy@feps.edu.eg

ملخص تنفيذي

- طبقاً لتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق احتياجات الحاضر دون الاضرار باحتياجات المستقبل. منذ اواخر القرن الماضي، حازت فكرة التنمية المستدامة على الاهتمام الاكاديمي والدولي حتى توج ذلك باعلان اهداف الالفية للتنمية في ٢٠٠٠ بمدينة نيويورك، وبالرغم من اشتمال اهداف الالفية على الاهتمام بالمحافظة على البيئة الا انها تبنت مفهوم التنمية كتوسيع الخيارات المتاحة للبشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون في تحقيقها ولم يتم الاشارة الى فكرة عدم الاضرار بالمستقبل. ولهذا اعلنت الجمعية العامة بالأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٤ تبني فكرة التنمية المستدامة وتم تحديد عمر زمني قدره خمس عشرة عاما ايضا للتنمية المستدامة لتكتملة ما لم يتم انجازه من اهداف الالفية بالاضافة الى تبني اهداف اخرى اكثر تشعباً وتنوعاً.
 - اتفق قادة العالم على تبني أجندة طموحة تكونت من ١٧ هدفاً رئيسياً و ١٦٩ هدفاً فرعياً. وفي إطار تطوير اهداف التنمية المستدامة التي تعكس اولويات وتحديات المنطقة العربية، اجتمع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في شرم الشيخ ٢٠١٥ واعلنوا خمس عشرة أولوية (اهداف) عربية للتنمية المستدامة وتمثل هذه الاولويات الاطار الاستراتيجي العربي لخطة التنمية المستدامة في المنطقة. يقابل هذه الأهداف ٤٤ غاية (هدف فرعي) و مجموعة من المؤشرات لكل أولوية بإجمالي ١٠١ مؤشر من ضمنها ٩٣ مؤشراً من ضمن المؤشرات المقترحة من برنامج الأمم المتحدة لقياس أهداف التنمية المستدامة. (انظر الجدول المرفق).
 - ونلاحظ ان الاولويات العربية تتطابق مع اثني عشر هدفاً فقط من الاهداف التنموية للتنمية المستدامة، حيث خلت الاولويات العربية من أهداف المحيطات، والمناخ، والمساواة داخل الدول وبينها البعض. إلا انه على الرغم من عدم تخصيص هدف خاص بالمساواة داخل الدول وبينها البعض إلا ان غايات تحقيق المساواة و تكافؤ الفرص قد أُدرج ضمن الاهداف والغايات العربية الاخرى. فمثلاً قد ادرجت غاية تحقيق تكافؤ فرص بين الجنسين على جميع المستويات في الهدف السادس. ولكن هدف المساواة داخل وبين الدول العربية يُعتبر هدف اجتماعي اساسي لا يجب ان تخلو منه الاجندة العربية للاولويات، و لذلك كان يفضل إدراج المساواة كهدف منفصل. وعلى صعيد
- ¹ اود التقدم بالشكر لأستاذة الدكتورة علياء زهران، بكلية الإقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة، على المساعدة البحثية في كتابة هذه الورقة.

آخر، تم تخصيص هدف هام جدا للمنطقة العربية في الوقت الحالي هو "تحقيق التماسك الاجتماعي". و على الرغم من ان معظم مؤشرات التماسك الاجتماعي مدرجة في العديد من مؤشرات الاهداف الاخرى، إلا ان تخصيص هدف مستقل للتماسك الاجتماعي يعكس اهتمام الدول العربية في الوقت الذي تعاني فيه الكثير من الدول العربية من إنقسامات . كما خلت الغايات العربية من أى إشارة للاجئين وأوضاعهم، وهذا من وجهة نظرنا سوف يؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعرقلها، حيث لابد ان تضع الدول وحكوماتها غايات ومستهدفات لهذه المجموعة المهمشة حتى تستطيع الدول تحقيق الهدف الاول والثاني على الاقل من اهداف التنمية المستدامة.

● توصي أجنحة اهداف التنمية المستدامة أن يكون التركيز على مراقبة المؤشرات SDGs على المستوى الوطني. ولكل بلد اختيار المؤشرات الوطنية لرصد اهداف التنمية المستدامة التي تناسبها لتتبع التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة. و يتم تعقب مؤشرات الرصد العالمي للSDGs في كل بلد وعلى مستوى العالم دوريا. وتقتصر الامم المتحدة ان تكون دورية المتابعة سنوية، على ان هذا لا يعنى ان يتم جمع البيانات بشكل سنوى، فهذا يُعد من الصعب بمكان. ولكن تم اقتراح ان تكون دورية جمع البيانات كل سنتين او ثلاث ولكن تستخدم طرق الاسقاط projections والتقدير من المناذج لتوفير قيم المؤشرات كل سنة.

● من الدروس المستفادة آليات متابعة الأهداف الإنمائية للألفية انها كانت تهتم بالحصول على البيانات وليس على جودتها واتساقها. وقد كان الاستثمار في تعزيز القدرات الإحصائية ضئيلاً مما انعكس على كفاءة الرصد الفعال للأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب وتحقيق المعايير الإحصائية ومتطلبات الجودة.

● تتطلب أهداف التنمية المستدامة (SDGs) تقديم تقارير سنوية وبيانات ذات جودة عالية من جميع البلدان. وهذا بدوره يتطلب استثمارات أكبر بكثير في بناء قدرات إحصائية وطنية ومستقلة وتعزيز مستواها وجودتها. مما يلقي عبأ كبيراً على المكاتب الإحصائية والتي يجب أن تشارك بنشاط في تطوير أطر المؤشرات العالمية والوطنية، من خلال الاشتراك مع الوكالات والخبراء المعنيين بمؤشرات التنمية المستدامة.

● وعلى ذلك فإن الرصد والمتابعة التاجحة لإنجاز اهداف التنمية المستدامة يتطلب التكامل والتعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية من جهة و بين الأجهزة الإحصائية الوطنية من جهة أخرى.

دور جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية

● يجب ان تظطلع جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية بدورها لبناء القدرات الإحصائية في الدول العربية و وضع أسس قوية نحو توحيد المنهجيات والتعاريف والمصطلحات المستخدمة في التعداد والمسوح الأسرية والسجلات السكانية التي تستخدمها الدول العربية. وكذلك في إجراء المسوح المنمطة على غرار مسح صحة الأسرة, PAFAM الذي تنفذه جامعة الدول العربية في ١٠ دول عربية. وهو من الأمثلة التي يجب اتباعها عند إجراء اي مسح يستخدم في رصد اهداف التنمية المستدامة. إذ يتم استخدام نفس التعاريف والمفاهيم والمنهجيات و نفس استمارة الاستقصاء مما ينجم عنه قاعدة بيانات ثرية وقابلة للمقارنة. يجب تكرار هذه التجربة ليس فقط في مجال الصحة والسكان ولكن في مجال الدخل والإنفاق والتعليم... الخ.

● في هذا السياق، نقترح ان تقوم الدول العربية بإجراء مسح اسري متعدد الأغراض يكون بمثابة أداة فعالة لإنتاج بيانات موحدة في جميع البلدان، و لدى المنطقة بالفعل قاعدة جيدة لتنفيذ مسح متماثلة عبر البلاد ، مثل المشروع العربي لصحة الأسرة (PAFAM) للبناء عليها.

دور الأجهزة الإحصائية

● على الأجهزة الإحصائية البدء فوراً في تحديد الفجوات اي الاحصاءات المطلوبة و التي لا يتم جمعها . اما البيانات التي تنتج من مسوح موجودة فعلاً فعلى الأجهزة الإحصائية التأكد من اتساق منهجيتها مع المعايير الدولية وكذلك اتساق المؤشرات المستخرجة منها. و الخطوة الاولى التي يجب ان يقوم بها كل جهاز احصائي في المنطقة العربية

هي وضع مصفوفة للمؤشرات توضح البيانات المطلوبة لحساب كل مؤشر و مصادر البيانات و طريقة الحساب و مدى توفر هذه البيانات و تواتر جمعها تعريف المؤشر.

● وضع الاستراتيجيات لرصد المؤشرات سنوياً. وهذا لا يعني بالضرورة أن يتم إنتاجها كل عام. فقد يكون هذا مستحيلاً مع الكم الكبير من المؤشرات و قد يكون كافياً في مثل هذه الحالات إنتاج البيانات كل ٢-٣ سنوات والقيام بتوقعات رصينة للاستقراء أو لوضع تقديرات سنوية .

● عقد ورش عمل داخل الدولة الواحدة و فيما بين الدول العربية لوضع استراتيجية وطنية و اقليمية للتشاور و التنسيق فيما بينها لانتاج البيانات المطلوبة و في كيفية انتاج مؤشرات متسقة ذات جودة عالية .